



ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة

حول قضايا اقتصادية راهنة

دمشق من 2005/11/22 ولغاية 2006/6/03

التوافق والتعارض بين الشراكة العربية العربية
والشراكة الأوروبية المتوسطية

الدكتور نبيل سكر

17

2006/4/18

التوافق والتعارض بين الشراكة العربية العربية والشراكة الأوروبية المتوسطية

الدكتور نبيل سكر*

مقدمة

تتضمن هذه الورقة ثمانية أقسام كالتالي:

- 1- الشراكة العربية-العربية: الأهداف والخلفية
- 2- الشراكة الأوروبية المتوسطية: الأهداف والخلفية.
- 3- التباين في الأهداف وفي التغطية بين الشراكتين
- 4- . التوافق والتعارض في مفاهيم الإصلاح السياسي والأمن
- 5- . الإنجازات والإخفاقات
- 6- . الخروج من مأزق الإخفاق: إحياء النظام الإقليمي العربي
- 7- التعاون العربي الأوروبي
- 8- العلاقات العربية الآسيوية

1- الشراكة العربية - العربية : الأهداف والخلفية

تم في عام 1997 توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين 14 دولة عربية لتتضم إلى مجموعة من الاتفاقيات والعلاقات الاقتصادية العربية الأخرى التي تشمل المساعدات الرسمية والاستثمار الخاص والمشاريع المشتركة وانتقال العملة العربية إلى دول الخليج. وقد شملت الاتفاقية إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تدفق السلع الصناعية والزراعية وطنية المنشأ بين الدول الموقعة على الاتفاق، على أن تزال الحواجز غير الجمركية فوراً والحواجز الجمركية بالتدرج على مدى 10 سنوات بدءاً من 1998/1/1. وقد تم تقصير هذه المدة إلى 7 سنوات في فترة لاحقة، كما انضمت دول عربية أخرى إلى الاتفاقية ليصبح عددها سبعة عشر دولة.

* المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بدمشق واقتصادي رئيسي سابق في البنك الدولي في واشنطن

وقد جاءت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد محاولات عربية طموحة على مدى الخمسين سنة السابقة لإقامة تكتلات اقتصادية مختلفة فكان مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في العام 1957 ومشروع السوق العربية المشتركة في العام 1964 واتفاقية تيسير وتممية التبادل التجاري بين الدول العربية في العام 1981، إلى أن تم التوقيع وتنفيذ معظم أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال السبع سنوات الممتدة ما بين الأعوام 1998 و2004. ويعتبر نموذج "منطقة التجارة الحرة" أدنى درجات التكتل الاقتصادي ما بين الدول، وقد نقلنا هذا النموذج من الطموح المفرط باتجاه الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة الذي ساد في الخمسينات والستينات إلى التواضع المفرط المتمثل بقبول نموذج منطقة التجارة الحرة كأساس للتكتل الاقتصادي العربي.

2- الشراكة الأوروبية المتوسطية: الأهداف و الخلفية

في أواخر شهر تشرين الثاني من العام 1995، وقعت 15 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و 12 دولة من المتوسط الجنوبي (والشرقي) على إعلان برشلونة الذي دعا إلى تأسيس مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد تضمن هذا المشروع ثلاث أبعاد، بعد أمني/سياسي وبعد مالي/اقتصادي وبعد اجتماعي/ثقافي، وهدف كما جاء في عقد التأسيس إلى:

- إنشاء منطقة أوروبية-متوسطية آمنة ومستقرة مبنية على مبادئ أساسية بما فيها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان
- إقامة منطقة مزدهرة في حوض المتوسط من خلال تأسيس مناطق تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي من جهة وشركائه في جنوب المتوسط من جهة أخرى، وفيما بين الشركاء الجنوبيين المتوسطيين أنفسهم فيما بعد، مترافقة بدعم مالي وفني أوروبي يسهل دخول الشركاء الجنوبيين في الشراكة ويدعم تحملهم التبعات الاقتصادية والاجتماعية لعملية الإصلاح اللازمة "للتلاحم" مع شمال المتوسط.
- بلورة عملية التواصل بين الثقافات والعلاقات بين الشعوب ضمن المنطقة الأوروبية المتوسطية من أجل تطوير المجتمعات المدنية.

وقد جاء اتفاق برشلونة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وعلى خلفية تزايد النفوذ الأميركي في منطقة الخليج بعد إنهاء احتلال العراق للكوييت من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،

وعلى خلفية إطلاق مبادرة مدريد للسلام في العام 1991 وعلى خلفية تجذبات داخل الاتحاد الأوروبي بين دول الشمال التي تميل إلى تعميق علاقات الاتحاد مع دول الشرق والوسط الأوروبي ودول الجنوب الأوروبي التي تشد باتجاه تعميق علاقات الاتحاد مع دول المتوسط الجنوبي.

ويتألف برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية من مسارين مكملين لبعضهما البعض؛ الأول إقليمي، والثاني ثنائي. ويتكون المسار الأول من برامج وشبكات عمل ونشاطات من التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني والبيئي، بينما يشمل المسار الثاني كل هذه النواحي من التعاون، مع تركيز خاص على الشق الاقتصادي. ويشمل هذا المسار تحديداً إنشاء مناطق تجارة حرة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من دول المتوسط الجنوبي بحلول العام 2010، تشمل حرية تدفق كافة السلع الصناعية والزراعية، وحرية التجارة في الخدمات ويخلق جواً مناسباً لتدفق الاستثمار الخارجي المباشر. وفيما بعد إطلاق مناطق التجارة الحرة الثنائية، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة فيما بين دول المتوسط الجنوبي نفسها، يتبعها إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية-متوسطية كبرى بحلول العام 2020.

وقد تنوعت شروط الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط من شريك متوسطي لآخر، ولكنها اشتركت جميعاً بملامح مشتركة وهي تضم في الشق الاقتصادي ملامح مناطق التجارة الحرة المقترحة والشروط المتعلقة بتيسير التجارة والتزامات من قبل البلد الجنوبي بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية والمواصفات والمقاييس والتوريدات العامة وفتح باب المنافسة وغيرها. كما تضمن الاتفاقيات فصولاً تتعلق بإقامة حوار سياسي واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية والهجرة والتبادل الثقافي.

3- التباين في الأهداف وفي التغطية بين الشراكتين

أولاً: تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية، بينما تهدف الشراكة الأوروبية المتوسطية (التي جاءت بمبادرة أوروبية) إلى إقامة نظام إقليمي متوسطي بين شمالي وجنوب المتوسط، يتضمن بعداً سياسياً/أمنياً وبعداً اقتصادياً وبعداً اجتماعياً/ثقافياً كما

ذكرنا أعلاه، يخدم المصالح الأوروبية. وبالسعي لإقامة نظام إقليمي جديد يشكل المشروع المتوسطي تعارضاً مباشراً مع المشروع القومي العربي ويستفيد من انحسار هذا المشروع في السنوات الأخيرة.

ثانياً: على الرغم من أن الشراكتين تتضويان على إقامة "منطقة تجارة حرة" بين أعضائها فإن الشراكة الأوروبية-المتوسطية في شقها الاقتصادي تشمل تجارة الخدمات كما تشمل تدفق الاستثمار، إضافة إلى حرية تدفق السلع (من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، بينما تكتفي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بالسعي إلى تدفق السلع.

ثالثاً: تتضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية أجندة واسعة من المساعدات الأوروبية إلى دول الجنوب المتوسطي لدعم الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، تشمل في معظمها تعزيز مؤسسات نظام السوق كما تشمل مساعدة هذه الدول بالتأقلم مع متطلبات الشراكة مع دول الشمال، في حين لا تشمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعداً اقتصادياً إصلاحياً، كما لا تشمل تقديم أي دعم فني أو مالي لأعضاء التكتل أو أي تعويض للمتضررين نتيجة المنافسة التي ستنتج عن تطبيق الاتفاقية.

رابعاً: تطلب الشراكة من دول المتوسط الجنوبي العمل على حماية الملكية الفكرية ومكافحة الإغراق والممارسات الضارة وإزالة الدعم وتعزيز شروط المنافسة وغيرها من أسباب تيسير التجارة مما لا تتطلبه اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

خامساً: يضع الاتحاد الأوروبي قواعد منشأ صارمة، بينما تبقى قواعد المنشأ في اتفاقية التجارة العربية غير محددة ولا تخضع للرقابة اللازمة مما يدفع الدول الأعضاء إلى العزوف عن إزالة الحواجز التجارية خشية تسرب سلعاً من خارج التكتل العربي. وقد منح الاتحاد الأوروبي دول المغرب العربي المنضمة للشراكة والدول المشاركة في مبادرة أغادير حق تراكمية القواعد بحيث يعتبر أي مدخل من أي بلد شريك مدخلاً محلياً يؤهل الناتج النهائي للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي بالشروط التفضيلية المتفق عليها. لكن الاتحاد الأوروبي لم يمنح دول المشرق العربي هذا الحق حتى الآن. ومن شأن التوافق بين قواعد المنشأ الأوروبية وقواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية أن يعزز تدفق التجارة والاستثمار إلى حد كبير.

سادساً: تعتبر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ومناطق التجارة الحرة الثنائية في ظل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية نوع من أنواع "الاتفاقيات الإقليمية الجديدة" ، المبنية على مبادئ الحرية الاقتصادية والانفتاح الخارجي والعولمة الاقتصادية، على خلاف التكتلات الاقتصادية الإقليمية القديمة التي سادت في الستينات والسبعينات والتي اعتمدت على مبادئ الاكتفاء الذاتي والانغلاق بين أعضائها. وفي ذلك تلتقي الاتفاقيتين مع منظمة التجارة العالمية على مبدأ تحرير التجارة، ولكن تتعارض معها في أن الاتفاقيتين تحرر التجارة بين مجموعة محددة من الدول لا بين جميع الدول. وقد سمحت منظمة التجارة العالمية بإقامة شراكات اقتصادية إقليمية تعطي ميزات تجارية تفضيلية للشركاء ضمن التكتل، شريطة ألا يرفع التكتل رسومه الجمركية تجاه الآخرين، وشريطة أن تشمل الامتيازات بين أعضاء التكتل شريحة واسعة من السلع وذلك لضمان أن يكون الهدف إقامة كتل إقليمي حقيقي وليس لمجرد التمييز ضد الآخرين. ولاشك أن الاتفاقيتين ومتطلباتهما تعززان قدرة بلدان المتوسط الجنوبي على الدخول في منظمة التجارة العالمية.

سابعاً: تساعد الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في اتفاق الشراكة إلى ارتقاء أنظمة وتشريعات دول المتوسط الجنوبي إلى مستوى المعايير التجارية الدولية، ويساعد المشروع الإصلاحي في اتفاقيات الشراكة على تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات دول المتوسط الجنوبي مما يساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا يتعارض هذا الشق الإصلاحي في الشراكة مع أهداف منطقة التجارة الحرة العربية، لا بل إنه يساهم في تسهيل التجارة العربية العربية وفي تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية المتوسطية تجاه الدول العربية الأخرى.

كذلك يعزز المشروع الإصلاحي في الشراكة الأوروبية المتوسطية مصداقية دول المتوسط الجنوبي حول نيتها على إجراء الإصلاح اللازم في اقتصادياتها مما يشجع على تدفق الاستثمار إليها.

ثامناً: يُمكن إقامة مشروع التجارة الحرة العربية بالتزام مع مناطق التجارة الحرة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي من الحد من تحول التجارة Trade Diversion ومن تحول الاستثمار Investment Diversion إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي قد ينشأ عن إشكالية المركز والأطراف Hub and Spoke effect الناتجة عن عقد اتفاقيات ثنائية بين دول المتوسط الجنوبي والاتحاد الأوروبي بغياب منطقة تجارة حرة بين دول المتوسط الجنوبي نفسها. فالاتفاقيات الثنائية المنفردة تحت على توجيهه

الاستثمارات إلى المركز (أوروبا) بدلاً من الأطراف نظراً لمتعة أي منتج في المركز بإمكانية وصول تفضيلية إلى أسواق الأطراف، في حين لا يتمتع المنتج في أي طرف إلا بأفضلية الوصول إلى المركز (دون الأطراف). ويؤدي وجود الشراكتين جنباً إلى جنب إلى إزالة هذا الخلل عبر إزالة الحواجز بين الأطراف وصولاً إلى إيجاد منطقة تجارة حرة واحدة. ولكن يحتاج مشروع منطقة التجارة الحرة العربية إلى توسيع آفاقه ليشمل الخدمات والاستثمار وكافة اشتراطات تسهيل التجارة التي يتضمنها مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية (من مواصفات ومقاييس، وضوابط منافسة وغيرها) وأن يضع آليات فعالة للتنفيذ حتى ينجح في الحد من تحول التجارة وتحول الاستثمار إلى الاتحاد الأوروبي (المركز).

تاسعاً: يوسع التلازم في إقامة الشراكتين فرص تدفق الاستثمار إلى دول المتوسط الجنوبي العربي وتتوسع بذلك فرص اندماج دول المتوسط الجنوبي العربي في شبكات الإنتاج والتسويق العالمية.

عاشراً: تزداد الكفاءة الإنتاجية في دول المتوسط الجنوبي العربي على المدى البعيد نتيجة انخراطها في الشراكتين، كما وأن دخولها في شراكة مع دول الشمال الأوروبي يوفر لها فرصاً لانتقال التكنولوجيا إليها وتوثيق التعاون العلمي مع دول الشمال، وهي فائدة علمية لا تتوفر ضمن منطقة التجارة الحرة العربية. ومن جهة أخرى توفر أسواق منطقة التجارة الحرة العربية لأعضائها أسواقاً لسلع لا تستطيع تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي وهو مظهر من مظاهر التكامل بين الشراكتين.

4- التوافق والتعارض في مفاهيم الإصلاح السياسي والأمن

لم تشمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية نظرة سياسية أو إستراتيجية، إلى جانب النظرة الاقتصادية، بينما شمل ميثاق برشلونة واتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة الثنائية مفاهيم للإصلاح السياسي وللأمن الإقليمي. فقد تضمن الميثاق وتضمنت الاتفاقيات الثنائية دعوات لتعزيز مؤسسات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان في دول المتوسط الجنوبي واعتبرت أن تدني معدلات التنمية والتفجر السكاني في الجنوب وهجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال فضلاً عن استمرار النزاع العربي الإسرائيلي يشكل مصادر تهديد للأمن في منطقة المتوسط. ولا يتعارض هذا المفهوم للأمن مع مصالح دول الجنوبي العربي.

لكن مفهوم الاتحاد الأوروبي للإصلاح السياسي والأمن في المنطقة تطور في السنتين الأخيرتين ليتلاقى مع المفهوم الأميركي، وازدادت غيباب الديمقراطية والتطرف الديني والإرهاب في أولويات التهديد للأمن، وتاركاً استمرار النزاع العربي-الإسرائيلي ليهيبط إلى درجة متدنية من أولوياته. ويتعارض هذا التصور إلى حد كبير مع مفهوم الأمن العربي الذي يضع استمرار النزاع العربي الإسرائيلي وازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي والاحتلال الأميركي للأراضي العربية في أولوية التهديد للأمن في المنطقة. أما بالنسبة للإصلاح السياسي فتتفق الدعوة الغربية للديمقراطية مع دعوات عربية لها، لكن الدعوات العربية تشكك في صدقية الدعوات الغربية للديمقراطية وتؤكد على النفاق الغربي بالدعوة للديمقراطية من جهة وممارسة وتشجيع نقيضها من جهة أخرى، فضلاً عن رفضه قبول نتائجها إذا جاءت النتيجة مغايرة لمصلحه.

5- الإنجازات والإخفاقات

توفر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مزايا السوق الكبير ووفورات الحجم، وتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطة فرصاً لانتقال التكنولوجيا وتعزيز الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في دول الجنوب المتوسطي، لكن المؤشرات لا تدل إلى احتمال أن يرتقي هذا التوافق في ميزات الشراكتين إلى مستوى تحديات التنمية في المنطقة، وهي التحديات المتمثلة بالبطالة المتزايدة والتخلف التقني والضعف الإداري والعجز الديمقراطي وغيرها، كما لا يوجد ما يشير إلى قدرة الطرف الأقوى في الشراكة الأوروبية المتوسطة على توفير الغطاء الأمني لمنجزات التنمية التي تتحقق في المنطقة، أو إلى قدرته على الإسهام بشكل فعال في حل النزاع العربي الإسرائيلي، لا بل تشير إلى وقوفه

عاجزاً أمام مبادئ الحرب الاستباقية والفوضى البناءة التي تعتمدها "الدولة العظمى" في سياستها في المنطقة، وأمام التجاوزات على القانون الدولي والإنساني التي تمارسها هي وإسرائيل بما فيه تبريرات احتلال أراضي الغير بالقوة خارج الشرعية الدولية. ويبدو الاتحاد الأوروبي اليوم أوثق تحالفاً مع الدولة العظمى في مفاهيم الأمن في المنطقة، في الوقت الذي يتعاضم هاجس الأمن فيها ليصبح على قدر مساو بالأهمية لهاجس التنمية. وبالمحصلة فإن كل من بقايا النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي المتوسطي الذي تسعى إليه أوروبا الآن فشل في تحقيق الأمن في المنطقة.

6- الخروج من مأزق الإخفاق : إحياء النظم الإقليمي العربي

نعتقد أن المدخل الرئيسي لمواجهة تحدي التنمية وتحدي الأمن في المنطقة بأبعادهما المتعددة هو في أن يمكّن أهل المنطقة: مجتمعات مدنية وحكام، زمام أمورهم ويسعوا لإعادة إحياء النظام الإقليمي العربي، مترافقاً مع مشروع سياسي واقتصادي، ومشروع أمني يضع حل النزاع العربي الإسرائيلي في مقدمة أولوياته. والجدير بالذكر أن العالم مقبل على تعددية الأطراف في السنوات المقبلة بعد ظهور قوى جديدة في القارة الآسيوية، ويستحق الوطن العربي أن يكون واحداً من هذه الأقطاب في المستقبل.

ويبدأ المشروع السياسي العربي بتطوير الفكر القومي العربي لسد الطريق أمام الطروحات والتمزقات الطائفية والعرقية، وتعزيز قدرات الجامعة العربية ومؤسساتها، بينما يتضمن المشروع الاقتصادي الإقليمي بناء النكتل الاقتصادي العربي على أسس الحرية الاقتصادية، والتكامل القطاعي في السلع والخدمات، وتدفق الاستثمار من الدول كثيفة الرأسمال إلى الدول فقيرة رأس المال، وانتقال العمالة من الدول كثيفة العمالة إلى الدول فقيرة العمالة، والتعاون الإيجابي مع العولمة الاقتصادية، إضافة إلى السعي لتوحيد المواصفات والمقاييس وتعزيز شبكة المواصلات والاتصالات بين الدول العربية. والجدير بالذكر أن الحرية الاقتصادية ونظام السوق والدور الرائد للقطاع الخاص هي شروط أساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي المنشود، فرجل الأعمال في البلد الواحد يبحث عن مناخ الاستثمار الجاذب وعن الشريك الاقتصادي القوي لتعميق الشراكة التجارية وإقامة المشاريع المشتركة. وفي غياب الشريك القوي في البلد المتلقي يذهب الاستثمار للمشاريع العقارية والسياحية ويحرم البلد من المشاريع الصناعية والزراعية ذات الأثر الأعمق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما على المستوى القطري فلا بد من مشروع اصلاحي، يتضمن تلازم الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي، ويستفيد من مبادرات الإصلاح العربية المتعددة التي جاءت من جهات مختلفة في الأعوام الأخيرة ومنها وثيقة مكتبة الإسكندرية وتقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة التي أعدت بأفلام عربية وصدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأعوام 2002 و 2003 و 2004. ولا بد من أن يركز الإصلاح السياسي على تداول السلطة و على احترام الحقوق الدستورية للمواطن، ولا بد من أن يركز الإصلاح الاقتصادي على مبادئ الحرية الاقتصادية ولكن مع العدالة الاجتماعية، وعلى أولوية القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وأولوية القطاع العام في التنمية التكنولوجية والبشرية والاجتماعية، فضلاً عن دوره في إرساء العدل والأمن للمواطن وإرساء قواعد وضوابط التعامل في نظام السوق. كما من الضروري أن يتضمن الإصلاح الاقتصادي تعزيز القدرات الذاتية الوطنية Capacity building للتمكن من إعداد برامج الإصلاح وتنفيذها، وللمتمكن من التعامل بتدنية مع الجهات الخارجية الداعمة للإصلاح، وذلك حتى يكون الإصلاح بأجندة داخلية لا بأجندة خارجية.

أما النظام الأمني فينبغي أن يضع حل النزاع العربي الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق كأولوية من أولويات تعزيز الأمن في المنطقة، وأن يتعزز النظام الأمني العربي من خلال السعي لتطوير مفهوم عربي متجانس للأمن (بعدما ظهرت مصادر جديدة لتهديد الأمن في المنطقة كالتطرف الديني والإرهاب) والسعي لتعزيز التعاون مع الدول الإقليمية المجاورة كإيران وتركيا، وتعميق الحوار بين الداخل العربي وداخل القطر العربي الواحد لتعزيز اللحمتين العربية والوطنية، فضلاً عن تعميق الحوار والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الأطراف والكتل المختلفة في العالم.

7- التعاون العربي- الأوروبي

يوفر التعاون الأوروبي فرصاً للاستثمار ولانتقال التكنولوجيا كما ذكرنا أعلاه ويعزز قدرات النظام الإقليمي العربي على الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك ينبغي السعي للتوفيق بين المشروع الإقليمي العربي والمشروع الأوروبي. وقد يكون من المفيد التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة عربية-أوروبية، ينصهر فيها مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة ومشروع منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وأن يعاد إحياء الحوار العربي الأوروبي الذي قام في السبعينات والثمانينات لتبادل الرأي من جديد حول المصالح المشتركة التي تتضمن مواضيع التنمية والأمن والإصلاح في المنطقة. وقد يكون التفاهم حول أولويات التهديد للأمن وتعاون أوروبا الجدي في حل النزاع العربي الإسرائيلي مدخلاً لتعميق التعاون والمصالح المشتركة مع أوروبا بشكل عام والتعاون الأوثق معها في ظل "سياسة الجوار" التي أعلنتها في العام 2003.

8- العلاقات العربية - الآسيوية

ومن جهة أخرى، على المشروع الإقليمي العربي استكشاف أسواق الدول الآسيوية وآفاق التعاون الاستثماري والتكنولوجي مع هذه البلدان، حيث يتجه النقل الاقتصادي في العالم نحو آسيا والشرق الأقصى متمثلاً بالصين والهند واليابان والنامور الآسيوية الصاعدة، و يسير العالم باتجاه نظام سياسي متعدد الأطراف في المستقبل المنظور تمثل بعض القوى الآسيوية الجديدة مكاناً مرموقاً فيه.

وختاماً، فإن إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي يجب أن يكون المدخل الرئيسي لمواجهة تحدي الأمن وتحدي التنمية في المنطقة، وعلى هذا النظام أن يطور مؤسساته واتفاقاته الاقتصادية والسياسية فيما بين أطرافه من جهة، وأن يعزز علاقاته الاقتصادية والسياسية مع الكتل المختلفة في العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والقوى والتكتلات الآسيوية الجديدة من جهة أخرى لما فيه مصلحة التنمية والأمن والاستقرار في منطقتنا العربية.

الدكتور نبيل سكر

nsukkar@scbdi.com